**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الجمهورية اليمنية**

 **المؤتمر الشعبي العام**

 **الأمانة العامة**

**قطاع الفكر والثقافة والإعلام والتوجيه والإرشاد**

 **دائرة الفكر والثقافة**

**ورقة عمل بحثية بعنوان :**

تداول السلطة في اليمن وإرساء تقاليد الديمقراطية

دراسة تحليلية لتجربة السابع عشر من يوليو 1978م

**الدكتور/ علي مطهر العثربي**

**أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الإعلام**

**عضو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**

 **بجامعة صنعاء**

**رئيس دائرة الفكر والثقافة عضو الأمانة العامة**

 **بالمؤتمر الشعبي العام**

**يوليو 2017م**

مقدمة:إن تداول السلطة في اليمن المعاصر قد مر بمنعطفات تاريخية عبر كل منعطف عن ظروف الزمان والمكان ومتغيراته الدستورية والسياسية والفكرية التي سادت في كل تلك المنعطفات ، منذ الثورة اليمنية الواحدة سبتمبر وأكتوبر عامي 1962- 1963م ، ولعل كل تلك المنعطفات بظروفها ومتغيراتها قد أفرزت وسائل متعددة لتداول السلطة في اليمن طغى عليها طابع الانقلاب على السلطة القائمة ، والانقلاب سواءً كان أبيضاً أم أسوداً إلا أنه لم يكن الوسيلة التي تعبر عن المستوى الحضاري والإنساني الذي عرف به اليمنيون منذ فجر التاريخ ، ورغم مساوئ هذا المسار إلا أن تجاربه قادة ذوي الفكر الاستراتيجي إلى التفكير الواقعي الذي يؤدي إلى الطريق السليم للتداول السلمي للسلطة في اليمن المعاصر ، من خلال تجربة نشؤ المؤسسات السياسية الدستورية التي تعد المفتاح العملي والعلمي لإرساء تقاليد العمل الديمقراطي الشوروي القائم على المشاركة السياسية التي لا تستثني أحداً , ابتداءً من صياغة أسس الدولة اليمنية الحديثة وتحديد الملامح العامة للدستور اليمني على طريق استكمال متطلبات قيام دولة النظام والقانون التي كان ينشدها أحرار اليمن والتي قامت من أجلها الثورة اليمنية ورسمت أهدافها الستة([[1]](#footnote-2)).

إن منعطفاتتطور المسار السياسي في التاريخ اليمني المعاصر قدم صورة لواقع الأزمات التي شخصت واقع الحياة السياسية في اليمن ، وأظهر الجهود التي بذلها اليمنيون في سبيل الوصول إلى الوسيلة المشروعة الوحيدة للتداول السلمي للسلطة التي تنطلق من الجذور التاريخية والتراث الفكري والديني والثوابت الوطنية القائمة على المشاركة السياسية الواسعة والتي لا تستثني أحداً من القوى السياسية الفاعلة منذ نشؤ الإمبراطورية اليمنية المعينية الأولى وحتى قيام الدولة اليمنية الرابعة في 22مايو 1990م ، على اعتبار أن مبدأ التداول السلمي للسلطة هو اللبنة الأساسية التي ينطلق منها اليمنيون إلى عهد جديد تتحقق فيه وحدة الدولة وتتعزز فيهالسيادة المطلقة للدولة اليمنية الواحدة والموحدة ويسود فيه الاستقرار السياسي الطريق الآمن للتنمية المستدامة.

أن واقع الحياة السياسية في اليمن مثقل بتركة كبيرة من المعوقات والصعوبات التي اعترضتمسار التداول السلمي للسلطة ووقفت حجر عثرة أمامتحقيق أهداف الثورة اليمنيةالتي وضعها أحرار اليمن في ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام 1962م , وقد تأخر الوصول إلى التداول السلمي للسلطة حتى جاءت الظروف الزمانية المناسبة التي مكنت اليمنيين من العودة إلى المسار الديمقراطي السليم في 17/7/1978م ، التي تأتي ذكراها هذا العام في ظل اسمرار تحالف عدوان تجاوز مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والمواثيق الأممية والإنسانية والأعراف والتقاليد العربية لتجعل اليمنيين أكثر قدرة على استلهام ماضيهم وما صنعوه من تجارب حضارية مكنتهم من تحريك عجلة التنمية وجنبتهم التدخلات الخارجية ومكنتهم من بناء دولة النظام والقانون من خلال الالتزام بإرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي الذي يجسد الإرادة الشعبية ويضمن حق الاختيار الحر ومن ذلك تجربة الـ17 من يوليو عام 1978م ، وهو ما سنتناوله في هذه الورقة البحثية وعلى النحو التالي :

**مشكلة البحث**:إن تداول السلطة بالطرق غير المشروعة في اليمن المعاصر قد شكل هماً وطنياً واسعاً وخلق حالة عدم الاستقرار التي تشهدها اليمن ، و قد حال دونوحدة الدولة اليمنية ومنعها من فرض سيادتها على جميع المكونات الجغرافية والبشرية ، وجعل كل المفكرين والساسة يسعون إلي تشخيص الواقع اليمني ، ويبحثون عن الوسيلة المشروعة للتداول السلمي للسلطة ، وفي هذا الإطار تسعي الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية: ما هي وسائل ممارسة السلطة عقب الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62 – 1963م ؟ وما هي الأثار التي رافقت تلك الوسيلة ؟ وما مدى انعكاساتها على الاستقرار السياسي في اليمن المعاصر؟ وما الذي حققته تجربة السابع عشر من يوليو1978م في مجال إرساء التقاليد الديمقراطية؟.

**إطار البحث:**ستتناول الورقة البحثية تداول السلطة في اليمن وإرساء تقليد الديمقراطية وتركز علىتجربة السابع عشر من يوليو 1978مكدراسة تحليلية للحياة السياسية في اليمن المعاصر .

**أهميه البحث وأسباب اختياره**:تكمن أهمية الورقة البحثية في كونها تتناول تداول السلطة وكيفية إرساء تقاليد الديمقراطية في اليمن المعاصر وتسليط الضوء علىتجربة السابع عشر من يوليو 1978م ، كتجربة يمنية استطاع من خلالها اليمن الوصول إلى الوسيلة المشروعة للتداول السلمي للسلطةعبر صناديق الاقتراع الحر المباشر الطريق الآمن لإنجاز الاستقرار السياسي الذي ينشده اليمنيون.

**أهداف الورقة البحثية:**تهدف الورقة إلى تحليل مسار تداول السلطة في اليمن المعاصر وكيفية إرساء تقاليد العمل الديمقراطي وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر.

 المفهوم اللغوي لتداول السلطة:جاء في المعجم الوجيز : دال الدهر دولاً ودولة ، أي أنتقل من حال إلى حال ، ولأيام دالت ويقال دالت الأيام بكذا ، ودالة له الدولة ، بمعنى دال الشيء أي جعله متداولاً تارة لهؤلاء وأخرى لألائك ([[2]](#footnote-3))هو وسيلة لصعود قوى سياسية من المعارضة الى السلطة ، ونزول أخرى من السلطة الى المعارضة ، وقد ورد في معاجم اللغة العربية أن «التَدَاول» هو اسمٌ فعله تَدَاولَ، وهذا الفعل مزيد، أصلُه (دَالَ)، فيقال: (دَالَ) الدَّهرُ دَوْلا، ودَوْلَةً: أي انتقل من حالٍ إلى حالٍ، ويقال أيضاً (تَدَاوَلَتِ) الأيدي الشيءَ: أخذته هذه مرة، وتلك مرة ، وبناء عليه فإن المعنى اللغوي لمصطلح «تداول السلطة» هو انتقالها من شخص أو من فريق لآخر([[3]](#footnote-4)) ، انطلاقاً من قول الله تعالى : وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ([[4]](#footnote-5)) ، ذلك في التعريف اللغوي.

أما التعريف الاصطلاحي فقد عرفه الباحثون بأنه:الانتقال أو تداول السلطة بين الحكام والأفراد أو بين الحكومات المتعاقبةأو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية المتتابعةأو الجيش ، أو على كافة المستويات التنظيمية في الدولة، وهو الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة والتنافس على المكانة ، ومن خلال تعريف التداول لغوياً فإن التعريف الاصطلاحي لتداول السلطة الأقرب إلى الممارسة العملية هو: تغير سلمي ودوري لمواقع السلطة بين القوى السياسية المختلفة يتم بقبول المحكومين ، لأن القبول بثنائية السلطةيقتضي القبول بمبدأ تداول السلطة فيما بينهما بالطرق السلمية .

**فرضيات البحث :** تسعى الورقة البحثية إلى إثبات الفرضيات التالية :

1. تداول السلطة عقب الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر لم يتم بالطرق السلمية مما سبب عدم الاستقرار السياسي في اليمن .
2. السابع عشر من يوليو 1978م البداية العملية للتداول السلمي للسلطة.
3. التداول السلمي للسلطة الطريق الآمن للحفاظ على الوحدة اليمنية.

**منهج البحث :**اعتمد الباحث على المنهج التاريخي الذي يعد من أقدم المناهج ومن رواده المفكر والمؤرخ اليمني عبدالرحمن بن خلدون الحضرمي ، حيث يعتمدعلى الظواهر التاريخية التي يستفاد منها لفهم الحاضر ([[5]](#footnote-6)) ، كما اعتمد منهج تحليل المضمون في تحليل محتوى المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعي ([[6]](#footnote-7)) ، كون الظاهرة محل الدراسة تعتمد على الكتب والوثائق السياسية وما تقدمه الوسائل المختلفة من المعلومات والبيانات ، ولأن هذا المنهج يعنى بدراسة مضمون محتويات الورقة البحثية بهدف تقدم تحليل منطقي يعتمد على مجموعة الإجراءاتالمتعلقة بتداول السلطة في اليمن المعاصر ، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي يتميز بقدرته علىاستيعاب المؤثرات الخاصة ببلد معين يمكن أن تؤثر على نتيجة دراسة الباحث ([[7]](#footnote-8)) ، حيث يعنى بدراسة مقارنة لموضوعات الورقة البحثية .

**الدراسات السابقة :** إن الدراسات السابقة في موضوع النظام السياسي في اليمن كثيرة منها كتاب المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من 1962م إلى 2007م الطبعة الأولى في2008م ، دار النشر مطابع التوجيه في صنعاء وهو رسالة علمية حصل بموجبها معد هذه الورقة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بتقدير امتياز من جامعة أم درمان الإسلامية بجمهورية السودان([[8]](#footnote-9)) ، حيث ركزت الدراسة على آليات المشاركة السياسية وتحديثها .

دراسة تحليليةمقارنةفازت بجائزة دلة لاختيار افضل الأبحاث في مجال العلوم السياسية بجامعة الرياض بعنوان:تقييم التجربة الدستورية في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة من 1962 إلى 1988م دراسة ميدانية ، أجراها الباحث علي مطهر العثربي([[9]](#footnote-10)) على الدارسين اليمنيين في جامعة الرياض ناقشفيها الجذور التاريخية للتجربة الديمقراطية اليمنية منذ عام 1962م حتى إجراء انتخابات مجلس الشورى عام 1988م ، وما تخلل هذه المرحلة من حدوث تغيرات جذرية في عملية التحول الديمقراطي باتجاه التداول السلمي للسلطة في اليمن، سواء على صعيد توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتأسيس المؤتمر الشعبي العام أو ما تلى ذلك من الخطوات العملية على طريق إعادة وحدة اليمن الواحد الذي يحقق الإرادة الكلية لليمنيين كافة.

دراسة بعنوان: الحالة السياسية في اليمن المعاصر ومكانة المؤتمر الشعبي العام بين الأحزاب السياسية ، دراسة تحليلية نقدية للانتخابات النيابية الأولى التي جرت في 27أبريل 1993م للباحث علي مطهر العثربي ، حيث ناقشت الدراسة التطورات السياسية التي تلت الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر عامي 62و1963م ، وركزت على نتائج الأعمال الوحدوية وقدمت دراسة مقارنة لنتائج الانتخابات النيابية الأولى 1993م بينت حجم كل حزب سياسي في السلطة النيابية ، وحجم كل حزب سياسي على المستوى الشعبي من خلال دارسة نتائج التصويت في سجلات الناخبين ، وقدمت تقييماً شاملاً لكل القوى السياسية ([[10]](#footnote-11)).

دراسة بعنوان : التطور السياسي في اليمن من الدولة المعينية إلى عهد علي عبد الله صالح للباحث علي مطهر العثربي([[11]](#footnote-12)) تناول فيها الجذور التاريخية للتطور السياسي في اليمن عبر العصور المختلفة وتتبع عملية البناء الاستراتيجي للدولة متناولاً الأبعاد الاستراتيجية للأمن القومي لليمن الكبير من وحي القدرات الاقتصادية والتحكم في طرق التجارة العالمية ، وكيفية الاستفادة منها في بناء العلاقات الدولية وتسخيرها لخدمة مصالح الإمبراطوريات اليمنية المعينية والسبئية والحميرية ، وكيفية الانطلاق لبناء الدولة اليمنية الرابعة التي انطلقت في 22مايو 1990م .

دراسة بعنوان : الديمقراطية وملحمة الوحدة ومستقبل اليمن للباحث علي مطهر العثربي([[12]](#footnote-13)) تناول فيها التطورات الدستورية في النظامين السابقين في الجنوب والشمال مبيناً عوامل الاختلاف والاتفاق شارحاً البعد السياسي من اقتران الديمقراطية بالوحدة اليمنية وما ترتب على القفز المباغت على الواقع المعرفي في اليمن ، ثم تناول الأزمة السياسية اليمنية وأسباب حرب صيف 1994م ، وقدم الباحث رصداً موضوعياً موثقاً لبعض الممارسات المخلة بثوابت الوحدة الوطنية مستعرضاً مراحل تطورات الأزمة اليمنية ونتائجها .

دراسة بعنوان: نظام الحكم في الجمهورية اليمنية للأستاذ الدكتور/أحمد محمد الكبسي([[13]](#footnote-14)) تناول أسس ترسيخ قواعد الدولة اليمنية الحديثة، عن طريق الالتزام بتطبيق قواعد الدستور على أساس الدولة الديمقراطية التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطاتها من إرادة الشعب الحرة، والتزام كل السلطات فيها بتوفير الضماناتالقانونية والقضائية والإدارية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

بالإضافة إلى العديد من الدراسات العلمية التي سيعتمد عليها الباحث كمراجع علمية تثري هذه الورقة البحثية لما من شأنه تقديم المفيد النافع في مجال تداول السلطة في اليمن المعاصر.

تقسيم الدراسة :وقد قسمت الدراسة إلى التالي :

* المسار الثوري للإرادة الشعبية في المحافظات الشمالية .
* آليات تطوير العمل الديمقراطي عقب الثورة اليمنية .
* تجربة السابع عشر من يوليو وإرساء تقاليد الديمقراطية .
* النظرية السياسية الجامعة .
* تشكيل لجنة الحوار الوطني المصغرة .
* تأسيس المؤتمر الشعبي العام .
* المسار الثوري للإرادة الشعبية في المحافظات الجنوبية وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني .
* إعلان قيام الجمهورية اليمنية .
* الخاتمة استشراف المستقبل .

المسار الثوري للإرادة الشعبية في المحافظات الشمالية: إن البحث عن كيفية تداول السلطة في اليمن يحتاج إلى دراسة النظام السياسي الذي انتجته الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62- 1963م الذي قام على أساس إرساء التقاليد الديمقراطية التي افتقر إليها اليمن وكانت دافعاً للقيام بالثورة ، على اعتبار أن الديمقراطية وتقاليدها الحميدة من علامات النضج السياسي الذي كافح أحرار اليمن من أجل بلوغه، حيث أن الحركة الوطنية منذ الأربعينيات في القرن الماضي كانت تسعى جاهدة من أجل إفساح المجال أمام كافة شرائح المجتمع اليمني للمشاركة السياسية الشعبية والتداول السلمي للسطلة من خلال الاختيار الحر عبر صناديق الاقتراع ، وقد تعارض هذا المطلب الشعبي مع النظام السياسي الذي كان سائداً في تلك الفترة الذي لم يقبل بإتاحة الفرصة للشعب في الاختيار المباشرليحكم الشعب نفسه بنفسه ، وكان الإمام في المحافظات الشمالية يمسك كل السلطات بيده ، والاستعمار البريطاني في المحافظات الجنوبية يسيطر على كل شيء ، الأمر الذي دفع بأحرار اليمن إلى تشكيل الحركة الوطنية بهدف النضال ضد الحكم القائم على النظام الأسري الوراثي الذي لا يقبل بالمشاركة السياسية ، والاستعمار الذي اعتمد على سياسة فرق تسد ، واتخذ الأحرار العديد من الخطوات في سبيل إصلاح الأوضاع الفاسدة آن ذاك ،وكان من أبرزها توسيع قاعدة المشاركة السياسية ، حيث قابل الإمام مطالب أحرار اليمن بالرفض ، فصعد المناضلون خطواتهم العملية حتى وصلوا إلى اليقين الثوري فاندلعت الثورة اليمنية في 26سبتمبر عام1962م ، ثم تواصل المد الثوري لتمتد شرارة الثورة اليمنية إلى جبال ردفان في 14أكتوبر 1963م حتى تحقق النصر للثورة اليمنية الواحدة في 30نوفمبر1967م مع رحيل آخر مستعمر بريطاني وكانت الثورة وقادتها الأحرار قد واجهوا جملة من المعوقات داخلياً وخارجياً من أبرزها :

* + الفقر والجهل والمرض .
	+ عدم وجود ميزانية للدولة ، لأن الخزينة بنظر الإمام عملاً بقاعدة كل شيء حق الإمام ([[14]](#footnote-15)) .
	+ انعدام وجود مؤسسات الدولة الدستورية و الإدارية .
	+ التدخلات الخارجية التي تمثلت في الدور المصري والسعودي والأمريكي والسوفيتي([[15]](#footnote-16)) .

وجميع تلك العوامل كانت حجر عثرة في طريق تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخاب الحر عبر صناديق الاقتراع بسبب انعدام المؤسسات الدستورية و الأجهزة الإدارية بعد الثورة ، الأمر الذي أخر حق الاختيار الحر لمن يدير شؤون الدولة كون النظام السياسي يعاني من عدم الاستقرار ([[16]](#footnote-17)) ، وقد تحول هم قيادات الثورة إلى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتثبيت النظام الجمهوري وحماية الثورة ومنع التدخلات الخارجية من أجل استمرار الثورة وديمومتها والتخلص النهائي من الاستعمار البريطاني **.**

آليات تطوير العمل الديمقراطي عقب الثورة اليمنية:لقد حاولت قيادة الثورة في اليمن من الفترة 1962 إلى 17يوليو1978م البحث عن الآليات التي رأت أنها مناسبة لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ومن ذلكتشكيل مجلس قيادة الثورة الذي ضم مجموعة من القيادات العسكرية والمدنية , ولضمان المشاركة السياسية أصدر المجلس الإعلان الدستوري الأول في 31 أكتوبر 1962م تضمن (11) نص المادة الثانية من الإعلان على السيادة الشعبية : أن (( جميع السلطات مصدرها الشعب اليمني )) وبهذا النص الدستوري بدأ الشعب اليمني مرحلة جديدة في ممارسة المشاركة السياسية الشعبية واستعاد حقه الطبيعي في صنع القرار الذي يقوم على الديمقراطية الصحيحة ، ويحكم الشعب نفسه بنفسه في ظل نظام جمهوري ([[17]](#footnote-18)) ، يضمن للشعب توسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ، ولكي لا تكون المشاركة محصورة في فئة معينة فقد نص الإعلان الدستوري الأول في مادته السابعة على ما يلي :(( يتولى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا في البلاد وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية للثورة والنظام القائم وحق تعيين الوزراء وعزلهم )) ([[18]](#footnote-19)) ، وهو ما تم عملياً داخل مجلس قيادة الثورة إذ لم يعد فرد واحد هو الذي يحدد مصير البلاد والعباد ، بل أصبح حق المشاركة ظاهرة عملية في إطار السعي للوصول إلى الوسيلة المثلى للتداول السلمي للسلطة ، وفي هذا الاتجاه رأت قيادة الثورة في عقد المؤتمرات وسيلة مناسبة لترسيخ الإرادة الكلية للشعب والخروج من حالة احتكار السلطة التي كانت سائدة في عهد الإمامة والاستعمار ، ومن أجل ذلك انعقدت العديد من المؤتمرات التي طالبت بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ومنها مؤتمر صنعاء الذي انعقد في أغسطس 1963م , ثم مؤتمر عمران الذي انعقد في 2 سبتمبر 1963م , ومؤتمر إركويت بالخرطوم في 2 أكتوبر 1964م, ثم مؤتمر خمر في 2 مايو 1965م ، ورغم مقاومة القوى التقليدية للتحديث إلا أنالهم الأكبر في عهد الرئيس عبد الله السلال تمثل في المحاولة الجادة لإيجاد آلية للمشاركة السياسية عن طريق الحوار المباشر والمفتوح مع مختلف شرائح المجتمع اليمني ، فقد نصت المادة التاسعة من الإعلان الدستوري على أن : (( يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر وطني ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتعلق بها من موضوعات ويناقش ما يرى ضرورة مناقشته )) ([[19]](#footnote-20)) , بل إن حرية التعبير مكفولة بنص المادة الثالثة من الإعلان الدستوري الأول على إن : ( الحرية الشخصية والكلامية مكفولتان في حدود القانون وللملكية والمنازل حرمة وفق إحكام القانون ) ([[20]](#footnote-21)) ، ومن أجل المزيد من الحماية الدستورية صدر الدستور المؤقت 1963م ونصت المادة رقم (22) منه على ما يلي :( اليمنيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والوجبات العامة ولا تمييز بينهم ) ([[21]](#footnote-22)) انطلاقاً من قول الخالق جل وعلا في محكم كتابه العزيز(( يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)) ([[22]](#footnote-23)) صدق الله العظيم .

إن الوصول إلى آليات العمل الديمقراطي قد تطلب أعمالاً شوروية كانت لازمة لتطوير الأداء السياسي باتجاه توسيع قاعدة المشاركة السياسية وإرساء تقاليد الديمقراطية ومن ذلك انعقاد مؤتمر خمر في الفترة من 2-5مايو 1965م الذي تبنى الأهداف التالية :

* إنشاء المجلس الجمهوري بهدف توسيع قاعدة المشاركة السياسية.
* تشكيل مجلس الشورى لضمان أكثر لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.
* تكوين الجيش الوطني لحماية البلاد والعباد ,وحماية المشاركة الشعبية.
* تشكيل مجلس الدفاع لإدارة الشئون العسكرية .
* تشكيل المحكمة العليا لمحاسبة العابثين بالمال العام .

 وفي نفس العام انعقد مؤتمر الجند الذي تبنى المطالبة :

* - توسيع قاعدة المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي .
* اعتماد مبدأ الحوار الديمقراطي .
* عدم احتكار السلطة .

ولئن كانت قيادة الثورة اليمنية قد سلكت سبلاً شتى لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية فإن ذلك الفعل قد عبر عن الالتزام بأهداف الثورة والوفاء لشهدائها من أجل إقامة نظام جمهوري ديمقراطي عادل يضمن حق الاختيار الحر ويجسد الإرادة الشعبية ، فقدأصدر الرئيس عبدالله السلال قراراً جمهورياًبرقم 70 في 16 أكتوبر 1966م بشأن تشكيل لجنة تحضيرية تتولى وضع الخطوط العريضة لإشهار تنظيم شعبي سياسي تكونت من 29 شخصاً، حيث أعلن في 17 أكتوبر 1966م عن قيام تنظيم سياسي سمي الاتحاد الشعبي الثوري([[23]](#footnote-24))،وبالرغم من أن هذا التنظيم السياسي لم ينجح بسبب حصار العاصمة صنعاء ، ثم الانقلاب الابيض على الرئيس عبدالله السلال في 5نوفمبر1967م([[24]](#footnote-25)) ، إلا أن الهم الاساسي لقيادات الثورة اليمنية في عهد السلال قد تركز في البحث عن آلية عملية للمشاركة السياسية لتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة .

وعلى إثر الانقلاب الأبيض ضد الرئيس السلال صعد إلى السلطة القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري في القيادة الجماعية ، إلا أن وسيلة تداول السلطة لم تكن عبر الإرادة الشعبية بسبب التناقض واختلاف الآراء لدى مكونات القيادة الجماعية في المجلس الجمهوري ، وعلى إثر ذلك انعقد مؤتمر علماء اليمن عام 1968م وتبنى الاهداف التالية :

* تمسك العلماء بالثورة والنظام الجمهوري.
* **ا**لمطالبة بإنجاز الخطوات الديمقراطية الكفيلة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية.

إن كل المحاولات التي جرت من أجل توسيع قاعدة المشاركة السياسية كانت في ظل الإعلانات الدستورية التي اتصفت بعدم الثبات وغياب دستور يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويبين وسيلة تداول السلطة أو انتقالها من طرف لأخر، الأمر الذي تداعى إليه أبناء القوات المسلحة في عام 1969 وعقدوا مؤتمرهمالذي أسفر عن القرارات الحاسمة التالية :

* إعداد الدستور الدائم للبلاد وإيقاف القرارات الدستورية .
* إعداد مسودة الميثاق الوطني الذي يضمن المشاركة السياسية .
* إعداد قانون الانتخابات العامة لمجلس الشورى .
* تشكيل مجلس جمهوري ومجلس وزراء مؤقتين .
* إتاحة الفرصة أمام كافة قطاعات الشعب للمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة.

وتنفيذاً لتلك القرارات جرى حوار شامل أسفرت نتائجه عن صدور الدستور الدائم عام 1970م الذي جسد الإرادة الشعبية من خلال الإقرار بحق الشعب في الانتخاب الحر المباشر عبر صناديق الاقتراعرغم ما اعتوره من خلل بسبب تحريم الحزبية ، حيث جرى في ظله انتخاب مجلس الشورى في 28/12/1970م ، وفي عام1972م مارست القوى السياسية ضغوطاً على الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني للسماح بإنشاء تنظيم سياسي تنضوي في إطاره كل القوى الوطنية ، وكان من نتائج تلك الضغوطات إنشاء تنظيم سياسي سمي بالاتحاد اليمني ، وقد تشكل المكتب السياسي للاتحاد اليمني من 11 عضواً ، رغم أن الدستور الدائم يحرم الحزبية في مادته رقم (37) ولكي لا يحدث تعارض مع الدستور الدائم نصت المادة رقم (17) من نظام الاتحاد على منع أي عضو فيه من الانتماء إلى أي حزب سياسي آخر([[25]](#footnote-26)) ، إلا أن الاوضاع السياسية لم تكن مستقرة فقد حدث الانقلاب الابيض الثاني الذي قاده الرئيس إبراهيم الحمدي في 13يونيو1974م وأعلن عن إنشاء اللجنة العليا للتصحيح وتجميد مجلس الشورى وتعليق الدستور الدائم ، الأمر الذي يعد إجهاضا لمسار العمل الديمقراطي الذي يضمن حق الشعب في حرية الاختيار عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر ، ومن أجل تصحيح الخلل الناجم عن تعليق الدستور وتجميد مجلس الشورى انعقد المجلس الاعلى للقبائل اليمنية في 18/6/1974م من أجل الحفاظ على النهج الديمقراطي والاستمرار في تحديث مسار العمل الديمقراطي القائم على الإرادة الشعبية التي نصت عليها أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62- 1963م حيث تبنى المجلس الأعلى لقبائل اليمن الاهداف والمبادئ التالية :

* الحفاظ على النظام الجمهوري ومبادئ وأهداف الثورة اليمنية.
* التمسك بالدستور الدائم للبلاد .
* العمل على حل المشاكل التي تنشأ بين القبائل بموجب العرف القبلي الذي يتفق مع أصول الشريعة الإسلامية , وبما يتوافق مع قوانين الدولة بعيداً عن النعرات القبلية ([[26]](#footnote-27)).

 ولأن الأهداف والمبادئ التي تبناها المجلس الأعلى لقبائل اليمن تنطلق من أهداف الثورة اليمنية الستةفقد فرضت استجابة فورية من الرئيس الحمدي الذي دعا مجلس الشورى لمعاودة نشاطه ومهامه الدستورية 22/10/1974م ، غير أن مدة المجلس انتهت فأعلن الرئيس الحمدي ذلك في 22/10/1975م وكان يفترض أن تجرى انتخابات المجلس قبل انتهاء المدة بستين يوماً إلا أن البلاد لم تكن مهيأة لإجراء انتخابات ، ولذلك اعتبر إعلان انتهاء مدة مجلس الشورى بمثابة إعلان حل المجلس مما تسبب في إحداث ردود فعل غاضبة قادة إلى انعقد مؤتمر خمر للسلام في 18/11/1975م من أجل الديمقراطية وحماية المشاركة السياسية الذي تبنى المواقف التالية :

* أن يكون الحكم في البلاد جمهورياً شوروياً دستورياً ديمقراطياً .
* لا يحق لأي شخص أن ينصب نفسه رئيساً للدولة إلا عقب انتخاب مجلس الشورى ([[27]](#footnote-28)) .

**و**بالرغم من أن ما تبناه مؤتمر خمر لا يخرج عن أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر إلا أن تلك المطالب قد أظهرت الحاجة للبحث عن صيغة عملية للحوار والمشاركة السياسية لتجسيد الإرادة الشعبية من خلال الانتخابات بدلاً من الاحتكار والفرض بقوة الحديد والنار، وفي ظل هذه الظروف المعقدة أغتيل الرئيس الحمدي ليتولى بعده مقاليد الحكم الرئيس احمد حسين الغشمي الذي كانت فترة رئاسته قصيرة، ورغم قصرها إلا أن الاتجاه كان واضحاً نحو إيجاد صيغة بديلة لتجسيد الإرادة الشعبية من خلال إنشاء مجلس الشعب التأسيسي الذي أعلن عن تشكيلهفي 6/ 2 / 1978م ويتكون من 99 عضواً جميعهم بالتعيين منتقداً خطوة الرئيس الحمدي الخاصة بحل مجلس الشورى ، وقال في خطاب أمام مجلس الشعب التأسيسي إن حل مجلس الشورى تغييب للحياة الدستورية ([[28]](#footnote-29)) ، وبإنشاء المجلس الجديد ومنحه صلاحيات واسعة يعود مسار البحث عن آليات التداول السلمي للسلطة إلى مساره الطبيعي ، حيث بدأت التحركات السياسية تسير باتجاه إجراء تعديل دستوري كان من المفترض أن يعطي الحزبية مجالاً ويزيل الحظر الذي كان قائماً في الدستور الدائم ، غير أن الأمور ازدادت تعقيداً باغتيال الرئيس الغشمي على يد مبعوث دبلوماسي قادم من عدن ([[29]](#footnote-30)).

تجربة السابع عشر من يوليو وإرساء تقاليد الديمقراطية:لقد دخل اليمن مرحلة جديدة من البحث عن إرساء تقاليد العمل الديمقراطي وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة أتسمت بالجدية والشعور الجماعي بالمسؤولية الوطنية وبنضوج الفكر السياسي والقدرة على اتخاذ القرار السياسي الذي يصب في خدمة بناء الدولة اليمنية المستقلة القادرة على التعامل مع الداخل والخارج بما يحقق المصلحة الوطنية العليا للبلاد , فعقب اغتيال الرئيس الغشمي عقد مجلس الشعب التأسيسي اجتماعاً لكامل أعضائه وشكل مجلساً رئاسياً انتقالياً على النحو التالي:

* القاضي عبد الكريم العرشي رئيساً لمجلس الرئاسة الانتقالي رئيس مجلس الشعب التأسيسي .
* الأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء عضواً .
* المقدم عبد الله الشيبة رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة عضواً .
* الرائد علي عبد الله صالح قائد لواء تعز عضواً .

بهدف سد الفراغ الدستوري والسياسي الذي نجم عن اغتيال الرئيس الغشمي والاعداد للإجراءات الدستورية الكفيلة بالتداول السلمي للسلطة الذي يجسد الرغبة الشعبية لإحداث الانتقال من وسيلة الانقلابات لتداول السلطة إلى الانتقال السلمي عبر الانتخاب الحر المباشر , فعندما انعقد مجلس الشعب التأسيسي طرحت أراء حول اختيار علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية , وما أن أبلغ بنتائج الحوارات والمشاورات في أروقة مجلس الشعب التأسيسي حتى أعلن رفضه موضوع التزكية ، وأعلن إصراره على إجراء انتخاب حر مباشر في وجود منافسة بين المرشحين باعتبار ذلك هو الاسلوب الأمثل للوصل إلى رغبة الجماهير في التداول السلمي للسلطة ، وقد جرى الانتخاب داخل المجلس وأسفرت النتيجة عن فوز علي عبد الله صالح بأغلبية 76 صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت وغياب 19 عضواً من أعضاء مجلس الشعب التأسيسي البالغ 99 عضو منهم ثلاثة أعضاء متوفين ([[30]](#footnote-31))، وبذلك يكون علي عبد الله صالح قد نقل اليمن من حوار المدافع والبنادق إلى بداية حوار العقول والأفكار باتجاه التداول السلمي للسلطة , لأنه أدرك أن أسباب عدم الاستقرار السياسي في اليمن تكمن في:

* غياب الحوار الفعال الذي لا يستثني أحداًمن المشاركة السياسية الواسعة التي تقبل بالرأي والرأي الأخر.
* وغياب مبدأ التداول السلمي للسلطة.
* ومحاولات احتكار السلطة أو الوصول إلى ممارستها بالقوة.

إن البحث في مجال إرساء التقاليد الديمقراطية يرتبط بالذين كان لهم شرف إرساء تلك التقاليد، والبحث في مجال التداول السلمي للسلطة يرتبط بالحكماء الذين تبنوا ذلك المبدأ، والبحث في مجال حقن الدماء يرتبط بالنجباء الذين ضحوا بالغالي والنفيس في سبيل إعمار الأرض وتجديد الحياة وبناء الدولة، وأولئك وحدهم الذين كان لهم شرف الإيثار بقوة الاعتصام بحبل الله المتين، الذين تجملوا بالصبر الجميل وتحلوا بمكارم الأخلاق ونبل الأفعال([[31]](#footnote-32)) ، وصنعوا تجربة السابع عشر من يوليو 1978م التي مثلت النضج السياسي الذي لم تبلغه القوى السياسية المصابة بجنون السلطة التي لها ارتباطها الخارجي .

إن القدرة على استيعاب الأحداث والاستفادة من تجارب الحياة السياسية واحدة من أعظم علامات النضج السياسي، والأمانة العلمية والموضوعية تفرض على الباحثين قول الحق وانصاف الفاعلين في هذا المجال ويأتي في المقدمة علي عبدالله صالح الذي تعلم «فن الممكن» ليحقق الخير للناس كافة ، حيث بدأ حكمهعلى أسس دستورية وليس على أساس انقلابي ،كما جاء إسلافه في الفترة الماضية ، ومن هنا بدأ علي عبد الله صالح بإجراء إصلاحات حقيقية على طريق بناء الدولة اليمنية الحديثة وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة , ومن تلك الإصلاحات الدستورية مجلس الشعب التأسيسي وزيادة عدد أعضائه من 99 عضواً إلى 159 عضواً وإعلان قيام مجلس استشاري مكون من 15 عضواً ، وشكل لجنة الحوار الوطني الذي كان من مهامها إيجاد النظرية السياسية وقيام التنظيم السياسي الموحد الذي تمارس التعددية السياسية في إطاره ، وهو ما سنتطرق إليه بإيجاز لإيضاح أهمية تجربةالـ 17 من يوليو 1978م .

**النظرية السياسية الجامعة :**إن ترك الساحة اليمنية خالية من فكر وطني جامع يجعلها نهباً للأفكار المتطرفة ، كما أن الفراغ يعرض الوطن اليمني الوحد للخطر الداخلي ، ويحول دون تحقيق الوحدة اليمنية ويعيق مسار التنمية ويضعف الولاء الوطني ويجعل اليمن عرضة للتدخلات الخارجية ويحدث فراغاً سياسياً يصعب ملأه بسهولة ، حيث شكل كل ذلك هماً وطنياً مزمناً للقيادات السياسية ، حيث أفصح عنه على عبد الله صالح منذ اللحظة الأولى لتوليه مقاليد الحكم عبر الانتخاب الحر المباشر عبر ممثلي الشعب الذي مثل نقطة الانطلاق صوب إرساء تقاليد العمل الديمقراطي من خلال انتهاج أسلوب الحوار الوطني الجاد الذي بدأت خطواته الأولى في 17 يوليو 1978م ، حيث اعتمد على جمع الناس للبحث عن القاسم المشترك الذي يجمعهم ولا يفرقهم بهدف مناقشة القضايا الخلافية التي تثير الجدل وباعتماد الهدوء والعقلانية والتبصر والحكمة ليتم التوصل إلى الرأي الذي يحظى بقبول الأطراف مجتمعة عبر الإقناع لا الإكراه , ولذلك فإن مرحلة الحوار الوطني في اليمن قد جاءت بعد صراع مرير أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه وصل إلى مرحلة انعدام الثقة وعدم القبول بالرأي الأخر , الأمر الذي أدى إلى التآمر والانقلاب وجعل اليمن تعيش في حالة عدم الاستقرار السياسي , وقد أدرك على عبد الله صالح هذه الحقيقة لأنه عايشها وذاق مع إفراد الشعب ويلات نتائجها مما دفعه إلى تبني مبدأ الحوار الذي يعزز الثقة ويخلق القاسم المشترك ويحدث القبول والرضا ، ولذلك فإن أولى خطوات الحوار كانت قد بدأت في مجلس الشعب التأسيسي من خلال الحوار والجدال الذي دار في أروقة المجلس حول من يتولى زمام البلاد لإدارتها بعد اغتيال الرئيس الغشمي , وكانت نتيجة ذلك الحوار الوصول إلى القاسم المشترك الذي طرحه علي عبد الله صالح وهو إجراء الانتخاب الحر المباشر عبر صندوق الاقتراع , فكان لهذا الرأي صداه داخل المجلس فقد عزز الثقة وخلق روح القبول وأوجد حالة من الوئام والانسجام وأزال التنافر والاختلاف ، فمن هنا كانت بداية الحوار الوطني الذي أثمر خيراً لليمن ومكنها من تحقيق الاستقرار السياسي المنشود وإعادة لحمة اليمن الواحد في 22مايو1990م .

إن علي عبد الله صالح الذي جاء من أوساط الفلاحين الذي صُقلت مواهبه في سلك القوات المسلحة ، وكان له دور في الإعداد للثورة اليمنية ([[32]](#footnote-33)) ، وعاصر أحداث اليمن وأدرك أن أسباب الصراع السياسي في البلاد ناجم عن غياب هذه الحقيقة بقوله : ( منذ أن ألقت الأقدار على كاهلي حمل أمانة قيادة الأمة وجدت نفسي مشغولاً بجملة من الهموم التي كان في مقدمتها خطورة ترك الساحة خالية من فكر وطني ، وفي فراغ سياسي ، نظراً لأن ذلك الفراغ كان يشكل ثغرة لا نأمن معها من تسرب أفكار الآخرين برمتها على ما في ذلك من مخاطر ، وحيال ذلك عنت لي فكرة الدعوة إلى وضع ميثاق وطني يستمد روافده ومضامينه من تاريخ وتراث شعبنا وواقعه ومصالحه وطموحاته ومن انتمائه الديني والوطني والقومي وعقيدته الراسخة ليصبح دليلاً نظرياً يجمع بين الأصالة والمعاصرة في توازن دقيق لا يخل بضرورة التمسك بهويتنا اليمنية والعربية والإسلامية , ولا يلغي حقنا في الأخذ بالمشروع من أسباب الحضارة والمدنية )([[33]](#footnote-34)) ، ثم أن علي عبد الله صالح من خلال رؤيته هذه كان يرى في وجود ميثاق يشكل عقداً اجتماعياً إذ أكد ذلك بقوله: (( ومع ذلك لم يقتصر تصوري للميثاق المنشود ( آن ذاك ) على أن يكون دليلاً فكرياً فحسب , وإنما ليكون كذلك بمثابة عقد اجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية وقوى وشرائح شعبنا لتحقيق مبدأ التكافل تعزيزاً للمهمات الوطنية ))([[34]](#footnote-35)) ، ولتتمكن اليمن من استعادة مكانتها التاريخية في خارطة العلاقات الدولية وتحقق النهوض التنموي الشامل وتعزز بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على المؤسسات الدستورية وتؤسس لمجتمع يمني حديث تنمو فيه منظمات المجتمع المدني وتظهر فيه التعددية الحزبية والسياسية ويسود مبدأ التداول السلمي للسلطة وتتعزز الممارسة العملية للديمقراطية ، وفي سبيل انجاز هذه الاهداف أتخذ الخطوات العملية التي عملت على تطوير الحوار الوطني التي سنتناولها فيما يلي:

**تشكيل لجنة الحوار الوطني المصغرة :** أوعز الرئيس علي عبد الله صالح إلى القاضي عبد الكريم العرشي رئيس مجلس الشعب التأسيسي بأن يتبنى المجلس تكوين لجنة من بين أعضائه لإعداد مشروع وطني متكامل لمعالجة حالة الاحتقان السياسي , وتحقيق الحصانة الفكرية والعقدية لملء الفراغ الفكري والسياسي الذي عاشته اليمن خلال تلك الفترة ، ولذلك تشكلت لجنة مكونه من 25 عضواً من أعضاء مجلس الشعب التأسيسي التي عقدت أولى جلساتها في 26 / 12 / 1978م ، وبعد مداولات رأت اللجنة ضرورة توسيع عضوية المشاركة في اللجنة و تقدمت بمقترح إلى رئيس الجمهورية بإضافة عدد جديد لعضوية اللجنة ، حيث استجابعلي عبدالله صالح أدراكاً منهلأهمية توسيع قاعدة الحوار الوطني وإشراك كافة شرائح المجتمع اليمني في مختلف مراحل ذلك الحوار ، وبناءً عليه أصدر توجيهاته بضرورة تنفيذ مقترحات اللجنة المصغرة فوافق مجلس الشعب التأسيسي على توجيهات الرئيس بإضافة 7 أعضاء إلى اللجنة من أعضاء مجلس الشعب التأسيسي من ذوي الخبرة والكفاءة ، وبدأت اللجنة بوضع الخطوط العريضة لمشروع الميثاق الوطني ، وأنجزت المشروع ووضعته في صياغة مسودة قدمت إلى الرئيس علي عبد الله صالح ([[35]](#footnote-36)) الذيبحث عن مشروعية أكثر قبولاً لتوسيع قاعدة الحوار الوطني والمشاركة السياسية الشعبية كخطوات عملية على طريق إرساء تقاليد العمل الديمقراطي ، حيث وجه بتوسيع عضوية اللجنة بإضافة ثلاثة وعشرين شخصية فكرية وسياسية واجتماعية وعلمية من خارج مجلس الشعب التأسيسي ليسهم الجميع في إعداد وصياغة المشروع الوطني ، وبذلك فقد بلغ عدد أعضاء اللجنة 55 عضواً التي أنجزت مشروع الميثاق الوطني وقدمته في صيغته النهائية إلى رئيس الجمهورية الذي دعا إلى عقد اجتماع موسع ضم مجلس الشعب التأسيسي والمجلس الاستشاري ومجلس الوزراء والمحافظين والقيادات العسكرية وقيادة الاتحاد العام للتعاون الأهلي ، وتم في الاجتماع عرض مشروع الميثاق الوطني على المجتمعين وطرح للنقاش وأدخلت الملاحظات والتعديلات عليه وأقر كمسودة مشروع يقدم للحوار الوطني الكبير الذي سيضم كافة ألوان الطيف السياسي في البلاد ، حيث أعدت لجنة الحوار الوطني استمارة الاستفتاء العام المفتوح على مشروع الميثاق الوطني ، وقد بدأت اللجنة إعمالها في تاريخ 21 / 6 / 1980م وأنهت اللجنة إعمالها الميدانية الكبرى في تاريخ 4 / 10 / 1981م أي أن اللجنة استغرقت أكثر من 17 شهراً لإنجاز هذا العمل الميداني .

وبناءً عليه فإن ما تم إنجازه في عملية الاستفتاء على مشروع الميثاق الوطني كان مختلفاً عن الاستفتاءات المعروفة على الدساتير في العالم ومنها اليمن , وهي عادة تكون محكومة ببنود معينة وليس للمستفتى حق الحذف أو الإضافة أو التعديل , وإنما من حقه القبول أو الرفض من خلال كلمة ( نعم أو لا ) فقط ، أما ما حدث في الاستفتاء على مشروع الميثاق الوطني كان استفتاءً مفتوحاً يقول المستفتى ما يريد ويحذف ما يريد ويضيف ما يريد ويعدل ما يريد تعديله , و ليست هناك قيود تقف أمامه وهو من وجه نظر الباحث قمة الديمقراطية والحرية في المشاركة السياسية الشعبية المباشرة .

**تأسيس المؤتمر الشعبي العام:** كلفت لجنة الحوار الوطني بالإعداد والتحضير لانعقاد المؤتمرات الفرعية بموجب قرار تشكيل لجنة الحوار الوطني رقم (5) لسنـة 1980م ، وتحولت لجنة الحوار الوطني إلى لجنة تحضيرية للمؤتمرات الفرعية والمؤتمر العام الذي سيكون تتويجاً للمؤتمرات الفرعية ، وصدر القرار الجمهوري رقم (128) لسنـة 1981م بتكليف اللجنة العليا للانتخابات التعاونية بالقيام بانتخاب ممثلي المواطنين في المؤتمر الشعبي العام في جميع إنحاء الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر وبإشراف مباشر من اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام الأول ، حيث أنجزت المهمة في بداية شهر أغسطس من عام 1982م وكانت قد مرت بمرحلتين الأولى انتخاب ممثلي العزل في 2200وحدة انتخابية ([[36]](#footnote-37)) ، ثم المرحلة الثانية انعقاد المؤتمرات الفرعية في عموم محافظات الجمهورية لانتخاب ممثلي المحافظات وقد بلغ عدد المنتخبين 700عضواً للمؤتمر العام الأول كممثلين لعموم عزل ومديريات ومحافظات الجمهورية ، ثم كلف الرئيس علي عبد الله صالح لجنة الحوار الوطني في 31 / 3 / 1982م بالإعداد والتحضير لعقد المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشعبي العام الذي انعقد في 24/8/1982م ، بعد أن تم تعيين 300 شخصية علمية إلى عضوية المؤتمر العام ليصبح قوام المؤتمر العام الأول ألف عضو ، بهدف الجمع بين الخبرة والقبول الشعبي ، ثم شهد المؤتمر العام انتخابات ديمقراطية حرة ومباشرة لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة في تنافس كبير بين أعضاء المؤتمر الذين تقدموا للترشيح لعضوية اللجنة الدائمة وقد بلغ عددهم ( أربع مائة وثلاثون) مرشحاً انتخب المؤتمر من بينهم خمسين عضواً لعضوية اللجنة الدائمة , ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (62) لسنة 1982م قضى بتعيين خمسة وعشرين عضواً في اللجنة الدائمة , وبذلك يكون عدد أعضاء اللجنة الدائمة المنتخبة والمعينة قد بلغ 75 عضواًوخرج المؤتمر العام الأول بإقرار استمرار المؤتمر الشعبي العام ليكون أداة للعمل السياسي في المستقبل ([[37]](#footnote-38)) ، وقد بينت هذه الإجراءات مدى درجة النضج السياسي الذي بلغته القيادة السياسية والخبرة العملية التي انعكست على كيفية الجمع بين الخبرات العلمية والعملية من خلال التعيين والالتزام بحق الشعب في الاختيار الحر لمن يمثله ، وبذلك تكون تجربة الـ17 من يوليو1978م وضعت اليمن في الطريق السليم وثبتت مسار وآليات العمل الديمقراطي الشوروي القائم على حرية الاختيار عبر صناديق الاقتراع وأمنت الطريق لتحقيق الوحدة اليمنية .

المسار الثوري للإرادة الشعبية في الحافظات الجنوبية**:** عقب نجاح الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62-1963م استجابت الأحزاب السياسية في المحافظات الجنوبية لدعوة الجامعة العربية لتقريب وجهة النظر في منتصف 1964م ، كما عقد في يوليو 1964م لقاء لممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت تنشط خارج إطار الجبهة القومية وقد حضر هذا اللقاء ممثلون عن كل من:

- حزب الشعب الاشتراكي.

- حزب رابطة أبناء الجنوب العربي.

- المؤتمر الشعبي في حضرموت.

- والاتحاد الشعبي الديمقراطي.

ومن السلاطين علي عبد الكريم وأحمد عبد الله الفضلى ومن المشايخ محمد أبو بكر بن قرية ومن أعضاء المجلس التشريعي بعدن/ عبد القوي مكاوي وعمر شهاب، وكان من نتائج هذا اللقاء الوطني ما يلي:

- تأييد النضال الوطني لتحرير الجنوب.

- شجب مؤتمر لندن.

- المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

ومن أجل إنجاز التحرير فتحت خمس جبهات قتالية في المنطقتين الشمالية والغربية والوسطى وفي الفضلى والضالع والحواشب ، وكانت قد بدأت العمليات الفدائية في مدينة عدن في يونيو 1964م بانفجار هز المجلس الاتحادي وفي شهر أغسطس اندلع الكفاح المسلح في عدن الصغرى والكبرى والمنصورة والشيخ عثمان ، وتمكن الأحرار من تفجير العديد من مراكز الشرطة في عدن وقام الفدائيون بضرب النوادي ومساكن البريطانيين وعملائهم ، كما فتحت جبهات قتالية جديدة في بداية عام 1965م في الواحدي ويافع والعوالق وتم تشكيل اللجان الشعبية في كل المكونات الجغرافية المحاذية لمناطق التماس مع الاستعمار.

لقد أظهرت الحكومة البريطانية في الحوار والتحالف مع الجبهة القومية تصرفات تضر بالوحدة اليمنية وتؤديإلى انفصال عدن عن جسد اليمن ، وهو الأمر الذي جعل الرئيس السلال يشعر بقلق غير عادي حيال ميل بعض قادة الجبهة باتجاه إعلان دولة انفصالية عن اليمن الواحد الموحد ، ولذلك أجري تعديلاً وزارياً عين شخصيات مثل عبده عثمان وزير لشئون المناطق المحتلة وأحمد الشجني وزيراً للإعلام بهدف الحد من اتجاه الجبهة القومية , المهرولة باتجاه تبني السياسة الاستعمارية الهادفة فصل الجنوب عن الشمال وإنشاء كيان شطري , على اعتبار أن عثمان والشجني يمثلان الجبهة في حكومة الثورة ([[38]](#footnote-39))، غير أن السياسية البريطانية الهادفة إلى فصل اليمن إلى جزئيين كانت قد لاقت رواجاً لدى بعض قيادات الجبهة القومية الراغبين في ممارسة السلطة على حساب الوحدة اليمنية , وقد دفع الاستعمار بتلك العناصر للتحريض ضد حكومة الثورة السبتمبرية ونعتها بالتخلف والرجعية ، حيث جعلت تلك العناصر الفكر الماركسي غايتها وأن الوسيلة لتحقيق هذه الغاية إقامة دولة شطرية وهو ما أشارت إليه وثائق جنيف الخاصة بالمحادثات البريطانية مع قادة الجبهة([[39]](#footnote-40))، الأمر الذي دفع حكومة الثورة اليمنية الواحدة إلى تقديم بمبادرة في 6 نوفمبر 1967م إلى الجبهة القومية وجبهة التحرير بهدف بدء العمل الوطني والتفاوض في مدينة تعز حول الوحدة الوطنية ورفض مفاوضات بعض القيادات مع الحكومة البريطانية بخصوص إقامة الدولة الشطرية ، إلا أن العناصر النافذة في الجبهة القومية رفضت المبادرة وأصرت على التفاوض مع المستعمر البريطاني الذي استفاد كثيراً من رغبة العناصر الانفصالية ، الأمر الذي ولد قناعة بريطانية بأن تلك العناصر في الجبهة القومية ستقيم دولة أيديولوجية انفصالية شطرية عاصمتها عدن وحدودها هي الحدود التي كانت أراض يمنية مستعمرة تابعة للتاج البريطاني ، إضافة إلى ذلك موقف القوى السياسية الأخرى فاتحاد الشعب الديمقراطي الذي تأسس عام 1961م الذي تضمن ميثاقه الوطني شعار الوحدة ( نحو يمن حر وديمقراطي موحد ) إلا أن قيادات الحزب ( اتحاد الشعب الديمقراطي الماركسي ) لم تدخل في إطار الحزب الشيوعي واستفادت من حماس الجماهير بهدف طرد المستعمر وتجنبت الخوض في موضوع الوحدة ورأت العناصر النافذة فيه أهمية التعاون مع أية فئة سياسية كانت من أجل طرد المستعمر([[40]](#footnote-41)) ، وجعلت من شعار الوحدة وسيلة لإلهاب حماس الجماهير التواقة إلى الوحدة ولكنه ليس الغاية فالغاية لدى تلك القيادات أن تكون هناك دولة شطرية أيديولوجية ليس أكثر , وقد أرجع السبب في هذا التغير المتناقض للمبادئ الأساسية للميثاق الوطني لحزب اتحاد الشعب الديمقراطي إلى التقيد الحرفي بالنصوص الماركسية([[41]](#footnote-42))، الذي قاد إلى التحالف مع قيادات ماركسية في أحزاب وتنظيمات سياسية في إطار الجبهة القومية التي جعلت من شعار الوحدة وسيلة للاستفادة من جماهير الشعب بهدف التخلص من الاستعمار ، ثم الانقلاب على هذا الشعار و إقامة الدولة الشطرية ، وهي الرغبة التي توافقت مع السياسة البريطانية الرامية إلى عدم السماح ببناء دولة يمنية قوية وهو ما تم فعلاً , ففي الثلاثين من نوفمبر 1967م اليوم الذي تم فيه الإعلان عن رحيل آخر جندي بريطاني من الجزء المحتل من الأرض اليمنية الواحدة , وإعلان استقلال هذا الجزء لم يتحقق الهدف الأسمى لليمنيين نظراً لتوافق مصالح الاستعمار وأغراض بعض عناصر الجبهة القومية في إيجاد سلطة شطرية على حساب المجموع الوطني العام ([[42]](#footnote-43)) ، وتذكر المراجع التاريخية أن عناصر الجبهة القومية التي سلكت السلوك المغاير لأهداف الثورة اليمنية عقب الإعلان عن استقلال الجزء المحتل من الأرض اليمنية ورفضها للإرادة الكلية للشعب اليمني المتمثل في وحدة الأرض والإنسان والدولة قد واجهت معارك عنيفة عبرت عن رفض أحرار اليمن القبول بالدولة الشطرية وكان من نتائجها قتل (680) ضحية وسجن وتعذيب مئات الآلاف ([[43]](#footnote-44)).

 إن انفراد العناصر النافذة في الجبهة القومية بالسلطة في إطار السلطة الشطرية في المناطق التي رحل عنها المستعمر البريطاني قد اثر سلباً على مفهوم التداول السلمي للسلطة وبدأ الصراع بين الجبهة القومية المسيطرة على السلطة وجبهة التحرير التي رفضت إعلان السلطة الشطرية وطالبت باستكمال أهداف الثورة اليمنية ورأت أن إعلان الاستقلال في الثلاثين نوفمبر 1967م يترتب عليه قيام الوحدة ([[44]](#footnote-45))، وكانت جبهة التحرير التي رغبت في إعلان قيام الوحدة قد سيطرت عقب إعلان الاستقلال في نوفمبر 1967م على منطقتي الواحدي والعوالق واكتسبت سيطرة مؤقتة عليها بتحالفها مع السلاطين ([[45]](#footnote-46)) ، غير أن العناصر النافذة في الجبهة القومية التي سلمها الاستعمار كل الإمكانات كانت الأقدر على السيطرة بالإضافة الى عدم رغبة أبناء الشعب في اقتتال جديد خصوصاً بعد خروجه من حرب التحرير التي أكلت الأخضر واليابس وأنهكت قوى الشعب ، وهو ما جعلحكومة الثورة المركزية في صنعاء ترفض تصرفات الجبهة القومية وطرحت وبشدة ضرورة ( تحقيق الوحدة الفورية بين الشطرين دون قيد أو شرط استناداً إلى أن استقلال الجنوب وسيطرة الجبهة القومية على مقدراته ليس عملاً شرعياً وان الشرعي هو مد سلطة الثورة الأم من الشمال إلى الجنوب ) ([[46]](#footnote-47)) .

 وكانت الجبهة القومية بعد الاستقلال وإعلان قيام سلطة شطرية قد شهدت انقساما حاداً في صفوفها إلى يسار ويمين ، وظهر صراع تيارات الجبهة بعد أن توقف إثناء حرب التحرير بالإضافة إلى صراع الجبهة القومية مع جبهة التحرير في المراحل الحاسمة للاستقلال([[47]](#footnote-48))، وقام جناح اليسار في 14 مايو 1968م بانتفاضة ضد انقلاب 20 مارس 1968م الذي قام به الجيش ضد اليساريين واستمر الصراع حتى حركة 22 يونيو 1969م التي حسمت الموقف لصالح الجناح اليساري ونتج عن ذلك هروب المعارضين إلى الشمال ([[48]](#footnote-49)) ، ثم استمرت عملية الصراع بين قيادات الجبهة القومية إلى أن تمكن الجناح اليساري من السيطرة المطلقة ولم تعد المشاركة السياسية والديمقراطية أكثر من شعار , وقد تعزز ذلك بتشكيل التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية ، حيث انعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الاشتراكي اليمني في الفترة من 11-13 أكتوبر 1978م في مدينة عدن , وكان المؤتمر ليس أكثر من عملية دمج الفصائل اليسارية فقط في الجبهة القومية ، وقد ضم المؤتمر العام الأول لحزب التنظيم السياسي الجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية ، ومن هنا تكون المشاركة السياسية محصورة في التيار اليساري فقط واستبعدت التيارات الأخرى الأمر الذي ألغى مفهوم التداول السلمي للسلطة في المحافظات الجنوبية من اليمن الواحد, بمعنى أن التعددية السياسية والحزبية قد انتهت بتشكيل الحزب الاشتراكي في 1978م ، حيث أستمر الصراع على السلطة على أشده ومن ذلكالصراع الدموي الذي حدث عام 1978م ، ثم أحداث 13 يناير 1986م.

 لقد دخلت اليمن مرحلة جديدة بعد أن تأسس المؤتمر الشعبي العام ونظيره الحزب الاشتراكي ، حيث ظلت أهداف الثورة اليمنية واحدة وتركزت جهود القيادتين في شطري اليمن باتجاه إنجاز الوحدة اليمنية الغاية الكبرى لكل المكونات البشرية والجغرافية لليمن الواحد والموحد ، إذ استمرت فيها الحوارات واللقاءات بين الشمال والجنوب من أجل الوصول إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية , وكان الشرط الذي يقابل به طرح إعادة وحدة الوطن أنه لابد من وجود التنظيم السياسي الثوري ([[49]](#footnote-50)) ، في المحافظات الشمالية وهو ما ركزنا عليه في البحث عند الحديث عن إرساء تقاليد العمل الديمقراطي على طريق الوحدة اليمنيةومن ثم تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي تأسس في 24 أغسطس1982م .

**إعلان قيام الجمهورية اليمنية:** لقد شكل إعلان وحدة اليمن في 22 مايو 1990م منعطفاً استراتيجياً هاماً في منطقة الجزيرة العربية باعتباره الانطلاقة العملية باتجاه تحقيق الحلم العربي في استعادة الدولة العربية الواحدة، وفي سبيل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي أجرى اليمنيون حواراً بين مختلف مكونات اليمن الواحد شمالاً وجنوباً تخللها صراعات كان الغالب فيها الاتفاق القائم على الإيمان والحكمة ، وقد استغرقت العمليات الإجرائية لإنجاز إعادة وحدة اليمن الواحد وإرساء تقاليد العمل الديمقراطي القائم على المشاركة السياسية الواسعة وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر آليات الانتخابات والإيمان بالاقتراع السري لاختيار ممثلي الشعب في السلطات التشريعية والتنفيذية والمحلية من خلال صناديق الاقتراع وقتاً طويلاً حتى تحقق هذا الهدف الاستراتيجي ، حيث أسفرت تلك الحوارات عن لقاء العاصمة صنعاء التاريخي الذي ضم اجتماعاً لكامل القيادة السيادية لما كانيعرف بالشمال والجنوب والمتمثلة في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ولجنته المركزية واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ولجنته الدائمة ورئيسي هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى ورئيسي مجلس الوزراء في الشطرين وعدد من أعضاء مجلسي الشعب والشورى وكافة كبار رجال الدولة والحكومة والمؤسسات المدنية والعسكرية في شهر رمضان الكريم في الفترة من 24 – 27 رمضان 1410هجرية الموفق 19 – 22 ابريل 1990م , وأسفر هذا اللقاء التاريخي عن التوقيع على اتفاق إعلان قيام الجمهورية اليمنية الذي بموجبه تذوب الشخصية الدولية لما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية وتنشأ شخصية دولية جديدة هي الجمهورية اليمنية وتضمن الاتفاق تنظيم الفترة الانتقالية حيث نص على ما يلي :

 مادة (1) : تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من مايو عام 1990م الموافق 27 شوال 1410هجرية بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ( شطري الوطن اليمني ) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى ( الجمهورية اليمنية ) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة .

مادة (2) : بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.

 ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري ، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستوري أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه يمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور .

مادة (3) : تحديد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (31) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويمارس مجلس النواب كافه الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور , وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة .

مادة (4) : يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (45) عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار .

مادة (5) : يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور .

مادة (6) : يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير .

مادة (7) : يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس ، كما يتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد وذلك للبت فيما يلي :

* المصادقة على القرارات بالقوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة .
* منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه .
* تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل 30 نوفمبر 1990م .
* مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة.

مادة (8) : يكون هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليه وفقاً لما أشير إليه في المادة السابقة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق .

مادة (9) : تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقتين .

 إن مبادئ اتفاق إعادة وحدة اليمن وقيام الدولة الموحدة البسيطة الجمهورية اليمنية قد لاقى دعماً جماهيرياً كبيراً فور إعلانه من خلال المظاهرات والاحتشاد في الميادين العامة في كل أرجاء اليمن الواحد والموحد الأمر الذي فرض على القيادات عقد قمة عدن التي تمت في 1/5/1990م لبحث استكمال البناء المؤسسي لقيام الجمهورية اليمنية في الموعد المحدد ، وكان من نتائج قمة عدن سلسلة من الإجراءات اللازمة لاستكمال وضع أسس البناء الذي يرتكز على التحديث والتطوير لمواكبة رغبة الإرادة الجماهيرية الضاغط القوي باتجاه اقتناص الفرصة الكونية لإعلان إعادة لحمة الوطن اليمني الواحد ، ولأن الجانب الإجرائي المتعلق بالتعددية مازال غامضاً فقد كان لازاماً على لجنة التنظيم السياسي الموحد أن توضح الطريق وتحدد الإجراءات العملية اللازمة لكيفية التعددية السياسية في الدولة الموحدة البسيطة الجديدة ، وتنفيذاً لذلك عقدت اللجنة دورتها الأخيرة عقب قمة عدن مباشرة في الفترة من 3 – 5 مايو1990م في مدينة تعز لبحث آلية المشاركة السياسية في دولة الوحدة بعد أن أقرت في دورتها السابقة التعددية السياسية .

 ونظراً لتسارع الأحداث فقد عكفت اللجنة على إنجاز مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، ومشروع الاتجاهات الأساسية لميثاق العمل السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية ، وآلية تنظيم العمل السياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية ، ومشروع اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ، وأخيراً مشروع اتجاهات قانون الانتخابات العامة , وتحديد آلية عمل المنظمات الجماهيرية التي ليس لها نظير ، ثم توجت أعمالها بإقرار مشاريع العمل السابقة ، كما أقرت إحالة مشروع الاتجاهات الاساسية لقانون الانتخابات العامة الى مجلسي الرئاسة والنواب لإثرائه , ورفعت مقترحاً إلى القيادة السياسية يتعلق بتشكيل لجنة للحوار مع الشخصيات الاجتماعيات والقوى الوطنية تحت اشرف المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني استشعاراً من القيادات العليا بأهمية المشاركة الفعلية لكل المكونات السياسية ، وبناءً عليه عقدت قمة تعز في الفترة 10 – 12 /5/1990م لإقرار تشكيل لجنة للحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية لتثبيت المشاركة السياسية القائمة على التعددية السياسية وآلية الأداء السياسي والتعددية الحزبية في إطار البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة على طريق التداول السلمي للسلطة .

ولما أدرك اليمنيون اقتراب الفرصة الكونية المناسبة لإنجاز أعظم أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر قررت القيادة السياسية في صنعاء الانطلاق صوب عدن للاتقاء بالقيادة السياسية المماثلة فيها ، ولأن المؤسسات الدستورية هي منبع التشريع والتحديث عقدت جلسة لمجلس الشورى في الشمال خصصت للمصادقة على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية في 21/5/1990م حضرها الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام آنذاك ، وقد أعلن فيها الرئيس علي عبدالله صالح عن توجهه إلى عدن لتحقيق إعلان قيام الجمهورية اليمنية وإعـادة تحقيق وحدة الشطرين وقـال : (( من يريد الوحدة فليذهب بعدي إلى عدن )) ، وكان ذلك التحفيز قد أشعل الحماس في نفوس جماهير الشعب صاحب المصلحة الحقيقة في الوحدة.

 إن القول بالإرادة الشعبية والمؤسسات الدستورية والحرص على البناء الدستوري وإرساء دعائم العمل المؤسسي على طريق تحقيق الإرادة الشعبية لم يكن في جزء من اليمن دون الجزء الأخر ففي نفس اليوم الذي انعقدت جلسة السلطة التشريعية في صنعاء عقدت جلسة مماثلة للسلطة التشريعية في عدن (مجلس الشعب الأعلى) للمصادقة على إعلان قيام الجمهورية اليمنية وإعادة وحدة الشطرين , وقد صدر في كل من صنعاء وعدن بيان مذاع على الهواء في وسائل الإعلام من مجلسي الشورى والشعب الأعلى بالمصادقة على وثائق إعلان قيام الجمهورية اليمنية ، وهو الأمر الذي أحدث ثورة جماهيرية عارمة ، حيث خرج الشعب في عموم اليمن مسانداً إنجاز إرادة الوحدة وبناء الدولة اليمنية الحديثة ، إذ وقفت الجماهير تهدف باسم الوحدة اليمنية وتراقب ما ستسفر عنه الساعات الكونية لإنجاز التوحد في عدن ، وفي صباح يوم الثاني والعشرين من مايو تحركت جموع الجماهير اليمنية زاحفة صوب مدنية عدن , حيث يصنع اليمنيون أعظم الأحداث في تاريخهم المعاصر ومع ارتفاع صوت الحق في عموم مآذن الجمهورية بأذان الظهر تشرف الرئيس علي عبدالله صالح (آنذاك) ومعه كوكبة من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وكافة القيادات الوحدوية برفع علم الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م , وبذلك دخل اليمن مرحلة جديدة من تاريخه المعاصر في التعددية السياسية والحزبية ووضع اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية الشاملة المشروع النهضوي الأكبر الذي يكافح من أجل إنجازه اليمنيون .

 وبناءً عليه فإن تلك هي ثمار تجربة السابع عشر من يوليو 1978م التي أرست تقاليد العمل الديمقراطي حتى فبراير2012م .

الخاتمة واستشراف المستقبل: إن نتائج الدراسة التحليلية تكمن في مناقشة الفرضيات التي طرحت في مقدمة الورقة البحثية ، حيث أشارت الأولى منها إلى أن تداول السلطة عقب الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر لم يتم بالطرق السلمية مما سبب عدم الاستقرار السياسي في اليمن، وقد ثبت صحة هذه الفرضية حيث استعرضت الدراسة فترات حكم اليمن من بداية عام 1962م وحتى الـ 17 من يوليو1978م وتبين أن تداول السلطة في فترة السلال والإرياني والحمدي والغشمي وقيادات الجبهة القومية وقيادات الحزب الاشتراكي اليمني لم تكن عبر الطرق السلمية , وإنما كانت تأتي عبر الانقلابات والبيان رقم (1) ، واستمر تداول السلطة بتلك الطريقة في شطري البلاد حتىالـ 17 من يوليو1978م .

فيماأشارت الفرضية الثانية إلى أنالسابع عشر من يوليو 1978م البداية العملية للتداول السلمي للسلطة ، وهو ما أثبتته الدراسة من خلال العرض التحليلي للخطوات الإجرائية التي سلكها الرئيس علي عبدالله صالح ابتداءً منالسابع عشر من يوليو 1978م وحتى قيام الجمهورية اليمنية ، وهو ما يؤكد أن تجربة الـ17 من يوليو ستضل المفتاح العملي لإرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي الذي يحفظ لليمن استقراره واستقلاله ووحدته ويمكنه من تحريك عجلة التنمية المستدامة.

أما الفرضية الثالثة فقد أوضحت أن التداول السلمي للسلطة هو الطريق الآمن للحفاظ على الوحدة اليمنية وهو ما أوضحته أحداث 2011م عندما استغلت القيادات النافذة في أحزاب اللقاء المشترك حركة الشباب الذين خرجوا إلى الساحات للتعبير عن رأيهم الوطني الرافض للفساد ، فتسلقت قيادات المشترك على أكتافهم واستولت على منصات الساحات وتحولت أحداث 2011م إلى انقلاب على الشرعية ، ثم برهنت تجربة الـ 17 من يوليو1978م للعالم من جديد أن الطريق الآمن للحفاظ على وحدة الدولة اليمنية الواحدة والقادرة هو التداول السلمي للسلطة من خلال إرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي الذي يكفل للشعب حقه في الاختيار الحر المباشر عبر صناديق الاقتراع ، وهو السلوك الحضاري الذي سلكه الرئيس علي عبدالله صالح الذي قدم فيه بياناً عملياً لإجراءات تسليم السلطة لخلفه عبدربه منصور هادي في فبراير 2012م وفق الإجراءات الدستورية والقانونية التي أرست تقليداً حضارياً وانسانياً لتثبيت آليات العمل الديمقراطي الشوروي في خطوة تعد الأقوى من نوعها في العالم ، ورغم ذلك الالتزام الحضاري الذي حظي باحترام عالمي إلا أن من رفعوا شعار إسقاط النظام أصروا على التدمير أوصلوا البلاد إلى وضعها تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وسعوا إلى جلب تحالف العدوان ضد الجمهورية اليمني في سابقة خطير في العلاقات الدولية .

خلاصة القول أن التزام اليمنيين كافة بتقاليد العمل الشوروي الديمقراطي هو الطريق الآمن الذي يحول دون التدخلات الخارجية ، ويحافظ على السيادة الوطنية ويصون الكرامة الإنسانية ، إذ نستخلص من دراستنا لتجربة السابع عشر من يوليو أن الظروف التي كانت سائدة قبل عام 1978م شديدة الالتهاب وكان كرسي رئاسة الدولة كتلة من النار أحجم المجربون والساسة عن الاقتراب منه خوفاً من مصير سابقيهم وكانت البلاد على كف عفريت وأكثر عرضة للأطماع الإقليمية الاستعمارية والتدخل الخارجي مما كانت عليه البلاد في مارس 2015م ، وأن الفارق هو غياب الالتزام بآليات العمل الشوروي الديمقراطي وغلبت الرغبة في الاستمرار في ممارسة السلطة بأي ثمن كان ، الأمر الذي أتاح الفرصة لتحالف العدوان بقيادة المملكة العربية السعودية لشن العدوان على مقدرات الجمهورية اليمنية وتدمير البنى التحتية وقتل النساء والأطفال والعزل من السلاح وفرض الحصار الجائر براً وبحراً وجواً ومحاولة احتلال أجزاء منه في ظل صمت دولي مريب وعبث بالقيم الإنسانية مخيف .

وبناءً عليه فإن هذا الجور والحيف الذي تعرض له اليمن لن يمحو آثاره الكارثية إلا عودة اليمنيين كافة إلى إرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي الذي يضمن حرية الاختيار الحر المباشر لمن يدير شؤون الدولة اليمنية الواحدة والموحدة ، ولعلنا قد وقفنا من خلال هذه الدراسة على تجربة الـ17 من يوليو1978م التي استمدت قوتها من الاعتصام بحبل الله المتين والاعتماد على الذات اليمنية الثرية في صناعة التجارب الإنسانية والحضارية التي اشتهر بها اليمنيون عبر التاريخ الطويل منذ أكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد ، وكنتيجة حتمية بعد أن ذاق اليمنون ويلات الانقلاب على آليات العمل الديمقراطي في نكبة 2011م فإن على قوى الخير والسلام المؤمنة بالتداول السلمي للسلطة وتقاليد العمل الديمقراطي التي اعتصمت بحبل الله المتين منذ 2011م وحتى اليوم أن وتواصل خطواتها على طريق تثبيت تلك التقاليد الإنسانية وأن لا تيأس من استمرار توجيه الدعوة لكل القوى السياسية من أجل العودة إلى الطريق الآمن للتداول السلمي للسلطة وآليات العمل الديمقراطي باعتباره الطريق الوحيد الذي يضمن استقلال واستقرار اليمن الواحد والموحد .

التوصيات :في ختام هذه الورقة البحثية أوجه الشكر والتقدير للأمانة العامة ممثلة بالأمين العام الأستاذ/عارف عوض الزوكا ومعهد الميثاق ممثلاً في رئيسه الأستاذ/محمد حسين العيدروس والأستاذ طار الشامي رئيس دائرة الإعلام عضو الأمانة العامة على إتاحة الفرصة ، كما هو موصول لكل من شارك وشرفنا بالحضور والمناقشة واستميحكم عذراً في تقديم التوصيات التالية :

* الحفاظ على تقاليد العمل الديمقراطي .
* الإصرار على تجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة .
* الالتزام المطلق بأهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي62-1963م .
* التوعية الدائمة بأهمية إرساء تقاليد العمل الديمقراطي .
* الحفاظ الكامل وغير المنقوص بأهداف ومبادئ الميثاق الوطني وغرسها في أذهان وعقول النشء .
* الحفاظ على وحدة الجبهة الداخلية .
* تجسيد السلوك الديمقراطي في كل تكوينات المؤتمر الشعبي العام.
* توجيه الدعوة إلى كل القوى السياسية في الداخل والخارج للمصالحة الوطنية الشاملة والعودة إلى الالتزام بآليات التداول السلمي للسلطة.
* دعوة القوى السياسية المتصارعة إلى الاستفادة من تجربة السابع عشر من يوليو 1978م والاستفادة من مدرسة المؤتمر الشعبي العام في نبذ الحقد والكراهية ونزع الغل من صدورهم .

تلك أبرز التوصيات وأرجو من الله العلي القدير أن يحفظ اليمن وأهله واحداً موحداً إنه على كل شيء قدير .

**الهوامش**

إبراهيم خلف العبيدي ( الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل ) أطروحة دكتوراه – جامعة بغداد 1979م**.**

أحمد الصباب – الأسلوب العلمي في البحث – جدة دار عكاظ للطباعة والنشر 1980م.

الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الكبسي- نظام الحكم في الجمهورية اليمنية – مطابع شركة الأدوية صنعاء 2002م

جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن – مكتب الدراسات والفكر - إحداث 13يناير 1986م ( بدون دار للطباعة ) 1986م.

د/ أحمد بدر- أصول البحث العلمي ومناهجه – وكالة المطبوعات – الكويت 1984م.

د/ احمد رشيد ( نظرية الإدارة العامة ) القاهرة – دار النهضة العربية 1970م .

د/ علي عبد القوي الغفاري ( الوحدة اليمنية ، الواقع والمستقبل ) كتاب مجلة الثوابت الصادرة عن المؤتمر الشعبي العام صنعاء 1997م .

الدكتور/ علي مطهر العثربي – المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من1962-2007م مطابع دائرة التوجيه ا2008م رسالة دكتوراه في العلوم السياسية .

د/عبدالباسط محمد حسن – أصول البحث العلمي – مكتبة وهبة – القاهرة 1990م .

شاكر الجوهري ( الصراع في عدن ) مكتبة مدبولي – القاهرة 1993م.

ضياء عبدا لله الصلوي / الحكومات اليمنية خلال أربعين عاماً / وكالة الانباء اليمنية سبأ / مركز البحوث والمعلومات / صنعاء 2003م .

عبد الرحيم محسن ( ثلاثة مراكز دولية تدعم تأييد الانفصال في اليمن ) مجلة الحكمة اليمانية العدد (64) السنة سبتمبر 1989م مؤسسة 14 أكتوبر عدن 1989م .

علي مطهر العثربي – التطور السياسي في اليمن من الدولة المعينية إلى عهد علي عبد الله صالح – مطابع الكتاب المدرسي صنعاء ماي 2000م .

علي مطهر العثربي – الديمقراطية وملحمة الوحدة ومستقبل اليمن مطابع الكتاب المدرسي \_ صنعاء 1996م.

علي مطهر العثربي – الحالة السياسية في اليمن المعاصر ومكانة المؤتمر الشعبي العام بين الأحزاب السياسية ، دراسة تحليلية نقدية للانتخابات النيابية الأولى التي جرت في 27أبريل 1993م دار المعرفة للطباعة والنشر – صنعاء 1993م.

علي مطهر العثربي – تقييم التجربة الدستورية في الجمهورية العربية اليمنية دراسة ميدانية في الفترة من 1962م وحتى 1988م ، جامعة الرياض – كلية العلوم الإدارية – قسم العلوم السياسية – بحث تخرج محكم حصل الامتياز وفاز بجائزة دلة لعام 1988م .

كتاب قراءة في فكر الرئيس علي عبد الله صالح ندوة فكرية عقدت في جامعة عدن في الفترة 5 الى 6 أغسطس 2002م شارك فيها ببحوث اكاديمية مجموعة من الباحثين منهم الباحث- علي مطهر العثربي – المحور الاول علي عبد الله صالح سيرة كفاح.

كتاب وثائق المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشبعي العام – أمانة سر اللجنة الدائمة – صنعاء 1982م.

محمد راشد عبد الولي- تطور التشريع والقضاء في ج-ع-ي- وزارة الإعلام والثقافة الكتاب 18/2-صنعاء1985م.

محمد علي الشعبي ( اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي )( بدون تدوين المعلومات الخاصة بدار الطباعة ومكانها 1972م.

مطهر العزي ( التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية ) دمشق – الكتاب العربي 1985م .

مطهر محمد إسماعيل العزي ( التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية ) مطبعة الكتاب العربي – دمشق 1985م .

معجم الوجيز - مطابع وزارة التربية – القاهرة 2004م .

الميثاق الوطني ( تقديم الميثاق بقلم علي عبد الله صالح – المؤتمر العام الخامس 2 يوليو 1995م).

هيلين لاكنر ( جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مركزاً متقدما للتطور الاشتراكي في الجزيرة العربية ) ترجمة بشير محمد خان – دار إيثاكا للنشر – لندن 1985م.

1. **( )**

	1. **التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل ، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات .**
	2. **بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها .**
	3. **رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً .**
	4. **إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمدا أنظمته من روح الإسلام الحنيف .**
	5. **العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.**
	6. **احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم .** [↑](#footnote-ref-2)
2. **( ).** [↑](#footnote-ref-3)
3. **( )** [↑](#footnote-ref-4)
4. **()**  [↑](#footnote-ref-5)
5. **( )**  [↑](#footnote-ref-6)
6. **( ).** [↑](#footnote-ref-7)
7. **( ) .** [↑](#footnote-ref-8)
8. **7 ).**  [↑](#footnote-ref-9)
9. **8)**  [↑](#footnote-ref-10)
10. **9)**  [↑](#footnote-ref-11)
11. **10).** [↑](#footnote-ref-12)
12. **12)**  [↑](#footnote-ref-13)
13. **13)**  [↑](#footnote-ref-14)
14. **).** [↑](#footnote-ref-15)
15. **).** [↑](#footnote-ref-16)
16. **)** [↑](#footnote-ref-17)
17. **)**  [↑](#footnote-ref-18)
18. **).** [↑](#footnote-ref-19)
19. **)**  [↑](#footnote-ref-20)
20. **)**  [↑](#footnote-ref-21)
21. **)**  [↑](#footnote-ref-22)
22. **21).**  [↑](#footnote-ref-23)
23. **22).**  [↑](#footnote-ref-24)
24. **23).**  [↑](#footnote-ref-25)
25. **24)** [↑](#footnote-ref-26)
26. **25)**  [↑](#footnote-ref-27)
27. **26).**  [↑](#footnote-ref-28)
28. **()**  [↑](#footnote-ref-29)
29. **().** [↑](#footnote-ref-30)
30. **29)**  [↑](#footnote-ref-31)
31. **30).** [↑](#footnote-ref-32)
32. **31)**  [↑](#footnote-ref-33)
33. **32)**  [↑](#footnote-ref-34)
34. **33).**  [↑](#footnote-ref-35)
35. **34)**  [↑](#footnote-ref-36)
36. **35)**  [↑](#footnote-ref-37)
37. **36)**  [↑](#footnote-ref-38)
38. **36)**  [↑](#footnote-ref-39)
39. **37)**

**38)**  [↑](#footnote-ref-40)
40. **39)**  [↑](#footnote-ref-41)
41. [↑](#footnote-ref-42)
42. **41)**  [↑](#footnote-ref-43)
43. **42)**  [↑](#footnote-ref-44)
44. **43)**  [↑](#footnote-ref-45)
45. **44)**  [↑](#footnote-ref-46)
46. **45)**  [↑](#footnote-ref-47)
47. **46)**  [↑](#footnote-ref-48)
48. **47)**  [↑](#footnote-ref-49)
49. **48)**  [↑](#footnote-ref-50)